مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تحديات الديمقراطية في عراق ما بعد الإرهاب والإنقسام – قراءة إستشرافية أمنية
اسم الكاتب: أ.م.د. بلهول نسيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1111
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 16:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحديات الديمقراطية في عراق
ما بعد الإرهاب والإنقسام
-قراءة إستشرافية أمنية-

Democratic Challenges of Iraq after Terrorism & Division
(Security Forward-Looking Reading)

الكلمة المفتاحية : **تحديات، الديمقراطية، العراق، الإرهاب، الإنقسام.**

Keywords: Challenges, Democracy, Iraq, Terrorism, Division.

أستاذ محاضر "أ" د. بلهول نسيم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة لونيسي علي - البليدة ٠٢- الجزائر

Assistant Professor Dr. A. Belhoul Nacim
Faculty of Law and Political Science
University Ali Lounici - Blida 02 - Algeria
E-mail: nassaiki@yahoo.fr

ملخص البحث

على الرغم من الإنقسامات الداخلية العميقة والتهديد الأمني الخطير الذي مثله تنظيم "داعش"، والإنهيار المالي بسبب انخفاض أسعار النفط، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية في المسار العراقي تستحق التعاون والدعم من القوى الإقليمية والدولية. ولعل الإنتصارات التي حصدتها تكاتف الجهود العراقية السنية والشيعية لتحرير الجغرافيات المحلية السيادية العراقية من بذور الرعب التي زرعتها تنظيمات إرهابية يمكن أن تكون مدخلاً هاماً ومقاربة وطنية هامة ستلعب دوراً كبيراً في وضع أسس إعادة الثقة بين المكونين، بالتالي ما ينعكس على بناءات العملية الديمقراطية للمجتمع العراقي. فعلى الرغم من التوترات والصراعات العديدة التي أصابت العلاقات السنية – الشيعية في السنوات الأخيرة. فإنه لا بديل ولا أمل إلا بالتعايش في ظل دولة موحدة لامركزية مع مشاركة عادلة في السلطة.

هذا في إطار تراجع القوى الإقليمية عن منطق الحرب الإقليمية المدمرة واستخدام نفوذها للتأثير على القيادات السنية والشيعية في العراق للقبول بالتعايش والتوافق حول صيغة سياسية أمنية مشتركة. كما يمكن للقوى الدولية وبالتنسيق مع القوى الإقليمية، التعاون والسعي في هذا الإتجاه، ما يمكن أن يساعد القادة في بغداد وفي الجغرافيات الطرفية المحيطة بالعاصمة، من سائر الإتجاهات، في بناء الأرضية المطلوبة.

لقد واجه العراقيون صموداً منقطع النظير في وجه التحديات الضخمة التي واجهتهم في السنوات والعقود الماضية وقد أحرزوا اليوم تقدماً ملحوظاً في الحرب ضد "داعش"، لكن العراق ما زال بحاجة إلى مساعدة عاجلة واستشراف أمني لتفادي الإنهيار والوصول إلى بر الأمان.

المقدمـــــة

على الرغم من انهيار وحدات من الجيش العراقي أمام هجوم داعش عام ٢٠١٤، إلا أن وحدات أخرى من الجيش، وبدعم من الشرطة الوطنية والحشد الشعبي ومتطوعين من رجال العشائر، تمكنت من إخراج "داعش"، من الرمادي، ما منح الحكومة وقواتها الأمنية ثقة جديدة ومصداقية شعبية.

لقد بدأت الحكومة العراقية عملية التخطيط من أجل طرد "داعش" من الموصل وهو ما تم بفضل تظافر جهود المواطنين والمقاتلين المحليين من الموصل ونينوى أصحاب المبادرة الأولى، على الرغم من قلق الحكومة العراقية بشأن قوات البيشمركة الكردية وبشأن وجود عسكري تركي في بعشيقة الحدودية. والحكومة العراقية بحاجة إلى دعم التحالف الدولي في التحضير وإنهاء المعركة ضد "داعش" كما أنها بحاجة إلى الدعم السياسي من جانب الدول الإقليمية والولايات المتحدة وتركيا وأربيل لضمان أن تكون كل الأطراف الفاعلة موحدة ولتجنب التداخل فيما بينها. وفي حين كانت تشعر الحكومة العراقية بثقة تجاه "داعش"، إلا أنها كانت تدرك تماماً أن هزيمة هذا التنظيم من دون إعادة سريعة وإيجابية للنازحين إلى المناطق المحررة ستؤدي إلى تأسيس موجة جديدة من الأزمات ستكون الحكومة العراقية بحاجة ماسة إلى المساعدات الدولية لإزالة العبوات الناسفة من الأراضي المحررة، وإعادة بناء المنازل والمؤسسات المدمرة واستئناف خدمات المياه والكهرباء وتسوية النزاعات المحلية.

١- عودة هيبة الوضع الإستراتيجي للجيش العراقي. التحديات والمعوقات:

تعتبر الدول الغربية العراق أحد أكبر الأخطار على طموحاتها في منطقة الشرق الأوسط، حيث الصراع الدولي على أشده، ومنذ سنوات أرادت كسر إرادته وقدرته على لعب أدوار مهمة في أزمات المنطقة وأخذ مكانته الحقيقية. إذ ورطوا نظام صدام واستفادوا من اندفاعه فأوقعوه في حرب استمرت لثمان سنوات مع إيران، وبعدها جاء احتلال الكويت وما تلاها من ويلات لحقت بالعراق جعلته ينكب على تضميد جراحات الداخل ومتناسياً أي طموح إقليمي.

وخلال اثني عشر عاماً بعد حرب الكويت ثبتت الولايات المتحدة الأمريكية كل مستلزمات الهيمنة على المنطقة، وبقي العراق طوال هذه المدة رغم ضعفه الشديد يمثل تهديداً في نظر القيادات الأمريكية، بالإضافة إلى كونه مفتاحاً لإحكام القبضة أكثر على المنطقة[١].

وباحتلال العراق عام ٢٠٠٣ أراد الأمريكيون تحطيم ما تبقى للعراق من قوة عسكرية قد تهدد في يوم ما المصالح الأمريكية في العراق أو الشرق الأوسط، فكان حل الجيش العراقي بقرار الحاكم الأمريكي بول بريمر يعني إشارة طمأنة للولايات المتحدة الأمريكية[٢].

قرار حل الجيش العراقي لم يكن له أن يحدث لو لم تستفد القوى المحتلة من أصوات داخلية مؤيدة لهذا القرار (جهلاً أو قصداً)، لكنها في النهاية أعادت العراق إلى ما قبل تأسيس الدولة في عشرينيات القرن الماضي حيث كانت أقوى طموحات العراق هو الشعور بكيانه ووجود حماية لهذا الكيان توفرها قوة ضاربة اسمها "الجيش العراقي"[٣].

قرار بريمر كان عبثياً وينم عن خوف كبيرة لدى القيادة الأمريكية المحتلة في ذلك الوقت، والتكلفة الباهظة التي تحملتها من خلال انعدام الأمن والإستقرار تكشف عن عدم وجود رؤية أمريكية طويلة الأمد تجاه العراق، ومن أخطر النتائج التي نجمت عن قرار حل الجيش العراقي الحرب الطائفية خلال تولي أول سلطة منتخبة مقاليد الحكم في البلد[٤].

وبعد سنوات تشكلت نواة الجيش العراقي بحلته الجديدة كما أراد الأمريكان لها، لكن هذا الجيش ظل فاقداً لبوصلة العقيدة العسكرية، واستشرى الفساد فيه ففشل في أول اختبار حقيقي له عام ٢٠١٤ حينما اجتاحت داعش ثلثي أراضي البلاد في غضون أيام دون مقاومة تذكر(٥).

بعد النكسة الكبرى في الموصل اكتشف العراقيون أنهم لا يعانون نقصاً في الرجال إنما المشكلة في غياب البوصلة الدقيقة لمقاتليه، فكانت فتوى الجهاد الكفائي التي أعلنها المرجع الديني السيد علي السيستاني كفيلة ببث روح جادة وقوية في عناصر الجيش العراقي وأعطوا أغلى ما يملكون، وقدموا نماذج في البطولة والدفاع عن حياض البلد. لكن هذه العزيمة والهمة العالية لم تكن كافية لمواجهة التحديات فكان لزاماً أن تتشكل قوة عقائدية تسد بعض الثغرات في منظومة الدفاع العراقية وهو ما تكفلت بها قوات الحشد الشعبي التي يصل تعدادها إلى حوالي ١٢٠ ألف مقاتل، وأخذت على عاتقها خوض عشرات المعارك ضد تنظيم داعش ويوماً بعد آخر استعادت المنظومة الدفاعية الوطنية توازنها بشكل سريع جداً أذهل الجميع بمن فيهم من استهزؤوا بنكسة الموصل(٦).

منذ الأيام الأولى لإعلان فتوى الجهاد الكفائي باتت حماية العراق مكفولة بخطين متوازيين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر هما الجيش والحشد الشعبي. بعد كل الويلات التي لحقت بالعراق نتيجة التدخلات الغربية بالمنظومة الدفاعية للعراق منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى سقوط الموصل عام ٢٠١٤، يأتي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لحل تدريجي للحشد الشعبي، وكأن العراق ولاية فرنسية يحق له التصريح والتقرير نيابة عنها.

المشكلة التي واجهت العراق منذ سنوات وتتكرر ذاتها هذه الأيام هي القوى الداخلية العراقية المعارضة للنظام الحاكم، هذه القوى مستعدة للتضحية بأي شيء من أجل الحصول على مقعد الرئاسة والحكم في البلاد، حتى وإن أدى ذلك إلى حل المنظومة الدفاعية الوطنية وتفكيكها، وهذه القوى تستفيد منها فرنسا وأمريكا وجميع الدول الطامحة للإيقاع بالبلد.

تصريحات ماكرون يجب أن تأخذ على محمل الجد من قبل القيادات العراقية، وهي ليست كلاماً عابراً كما يقول منتقدو ماكرون الذين يصفونه بقليل الخبرة، إنما هي تعبير عن سياسة دولية "غربية" لا تريد للعراق أن يملك قوة تستطيع حماية أراضيه. والأخطر في هذه القضية أن ما يصدر في عواصم القرار العالمي يترجم في الأرض العراقية على شكل أزمات داخلية وتوترات سياسية وأمنية، وليت العقلاء يتذكرون دائما أن حل الحشد الشعبي يشبه تماما حل الجيش العراقي عام ٢٠٠٣، وبغض النظر عن كل التوجهات والإنتقادات الداخلية ضد الحشد الشعبي، (وهنا نتحدث بلغة الوطن العراقي والمهنية الأمنية) لابد وأن يبقى الحشد والجيش أحدهما يكمل الآخر عملياتياً وأمنياً، مع الأخذ في الإعتبار العمل على مؤسسة الحشد وتنظيمه بإجراءات صارمة.

٢- تحديات المشهد الديمقراطي لعراق ما بعد الرعب. تفادي سيناريو اللبننة:

صافرتان أطلقتا معاً في العراق، أحداهما أعلنت نهاية حقبة الرعب والخوف ممثلة بجماعة داعش الإرهابية التي اجتاحت ثلث أراضي العراق في مشهد لم يسبق له مثيل، وبالتزامن أعلنت صافرة أخرى انطلاق قطار السباق الإنتخابي في البلاد. بعض الأحزاب ملأت سلتها جيداً وأخرى أفرغت ما كانت تملكه رغماً عنها أو نتيجة أخطاء سياسية لم تحسب جيداً.

سؤالان يؤرقان الشارع العراقي وحتى الإقليمي الآن، ما شكل البرلمان العراقي المقبل ككتلة تشريعية تحدد طبيعة قوانين المرحلة لأربع سنوات؟. وذات السؤال يحيلنا إلى سؤال آخر يتعلق بمن هو رجل المرحلة أو رئيس الوزراء وهل سيكون موالياً لإيران أو أمريكا أم لكليهما معاً؟. مع التأكيد على شدة الإرتباط بين الداخل العراقي والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة.

مشاركة الحشد الشعبي في الإنتخابات المقبلة كانت نقطة الخلاف، لكن بعض الأطراف حسمتها وأكدت المشاركة وسط ترحيب شعبي وترقب سياسي، فأسهمت هذه

التحديثات على المشهد العراقي جزءً كبيراً من الإجابة على السؤال المتعلق بمجلس النواب ومقاعده التي تنتظر مالكيها الجدد. فهادي العامري أعلنها صراحة بدخول الإنتخابات وبشكل مستقل عن حزب الدعوة ودولة القانون، ليتبعه الناطق باسم الحشد الشعبي أحمد الأسدي معلناً استقالته من منصبه ونصب نفسه كمتحدث باسم "تحالف المجاهدين" الذي سيضم "قوى مؤمنة بالنصر النهائي على الإرهاب والتطرف". كما يقول الأسدي(٧).

النصر النهائي بالنسبة لـ"تحالف المجاهدين" هو سيطرة قوى الحشد الشعبي وداعميها على الساحة العراقية باعتبارهم يمثلون طموحات الشعب العراقي، ويستمدون شرعيتهم من فتوى المرجعية الدينية التي أسست لبذرة الجهاد الكفائي ضد تنظيم داعش الإرهابي. هذه القوة التي خرجت من رحم المرجعية العراقية ودعوتها الأولى للإنضمام في صفوف القوات العراقية إلى أحضان "ولاية الفقيه" و"محور المقاومة" التي ترى في وجود الولايات المتحدة الأمريكية داعماً ومؤسساً لتنظيم داعش الإرهابي. وتحاول التماشي أيضاً مع النفس الشعبي المطالب بالإصلاح السياسي وتطهير مؤسسات الدولة من الفساد بنفس طريقة تحرير البلاد من داعش(٨).

قد تبدو معركة الحرب على الفساد محسومة وهامشية "انتخابية" فقط، ولا تتعدى بضعة أشهر تنتهي بتوافقات سياسية واستسلام منذ الخطوة الأولى نظراً لتعقيداتها وصعوبة معالجتها التي لا تحتاج إلى رجال العسكر بقدر تعطشها إلى مشرعين لهم القدرة على زراعة القوانين الصارمة وريها بالتطبيقات العملية من خلال الرقابة الشديدة.

أما المعركة الأخرى التي يبحث من خلالها الحشد الشعبي عن نصر نهائي كما يقول الأسدي فإنه يفرض معادلة صعبة بالنسبة للحكومة العراقية المقبلة وربما تزيد الأمور تعقيداً أكثر مما هي عليه الآن، وسوف تقود إلى مواجهة "كبرى" بين الطموحات الإيرانية والأمريكية على الأراضي العراقي، وأحمد الأسدي الناطق الجديد باسم "تحالف المجاهدين" ألمح إلى هذه المواجهة وتحالفه مستعد لها مستفيداً من النصر على داعش الذي تم تسجيله باسمه "شعبياً" وإعلامياً، إذ يقول الأسدي إن "أي استهداف لمحور المقاومة هو استهداف لنا

وسنبقى ندافع عن هذا الخط (محور المقاومة)"، وحتى رغم حديثه عن مركزية الحشد مع الحكومة إلا أنه أبقى هامشاً كبيراً للتحرك تحت إطار "المقاومة" وهو مسار نعرفه جيداً ما المقصود به وأي عدو يقاتل. هذا المحور يعتبر أي وجود أجنبي في العراق هو قوة احتلال يجب أن تخرج عاجلاً أو آجلاً[٩].

من جهة أخرى تشير التقديرات السياسية إلى أن هادي العامري سيكون على رأس "تحالف المجاهدين"، المكوّن من ثمانية فصائل في "الحشد"، في مقدمتها "منظمة بدر" و"عصائب أهل الحق"، و"حركة النجباء"، و"التيّار الرسالي"، و"كتائب جند الإمام"، وسط احتمالات لانضمام "كتائب حزب الله" إلى "التحالف" في وقتٍ لاحق. كما وأن التحالف سيضم أيضاً بعض القوى السُّنية المتعاطفة مع الحشد، إلى جانب الحشود العشائرية، التي قاتلت داعش في المناطق الغربية[١٠].

أغلب التوقعات تشير إلى أن "تحالف المجاهدين" سوف تكون حظوظه كبيرة والإنتخابات المقبلة، والمقاعد الأكبر تعني القدرة على تحديد شخصية رئيس الوزراء المقبل، ورغم صعوبة التنبؤ بهذه الشخيصة إلا أن طبيعة التحالفات الجديدة تؤكد استبعاد شخصيات كانت كل الأنظار موجهة نحوها للعودة مجددا وعلى رأسها نوري المالكي زعيم دولة القانون الذي يطمح لولاية ثالثة عبر بوابة الحشد الشعبي والذي سوف تتراجع حظوظه بشكل كبير إذا ما استمر مسلسل تفكيك التحالفات القديمة.

انتخاب شخص رئيس الوزراء عملية معقدة جداً، فهي تخضع لتوازنات الداخل كما تحتاج إلى ضوء أخضر خارجي أو املاءات في الكثير من الأحيان، والسنوات السابقة أوضحت أن اختياره لم يكن هينا بالمرة، وزيادة منسوب الصراع الإقليمي قد يعني انهيار العملية السياسية أو ابقائها على سرير الإنعاش كما هو الحال في المشهد اللبناني الذي قد يكون تمرينا لاختبار مدى القدرة على المناورة في انتخاب أعلى سلطة تنفيذية في الدولة العراقية.

٣- تحديات إعادة الإستقرار والمصالحة. معوقات على طريق الأمن:

السؤال الأبرز والمثير للجدل منذ سنوات في العراق، يدور حول كيفية تعامل الحكومة العراقية مع الفصائل المسلحة التي يتزايد عددها، ومستقبل تواجد القوات الأمريكية في البلد؟ وبعد سقوط الموصل بيد داعش وبعض المدن الغربية، تصاعد النقاش في أغلب الأحيان إلى صدام كلامي، بين مؤيد لبقاء الفصائل المسلحة بشكلها الحالي أو حتى توسيع نطاق عملها، ورافض لوجود أي قوة تحمل السلاح خارج سلطة الدولة، ويقابله نبرة تصعيدية ضد القوات الأمريكية وتهديدات باستهدافها(١١).

الأصوات المؤيدة – بصوت عالٍ– لبقاء سلاح الفصائل العراقية تكاد تكون محصورة في الأطراف الموالية لإيران تحديداً، إذ أنهم ورغم ما يرفعونه من شعارات التبجيل والثناء لعناصر الحشد الشعبي تجدهم يقفون في صف الحياد من هذه المسالة المعقدة أو يؤيدون في الخفاء لكن القرارات العلنية متروكة لقيادتهم العليا، إذ تمثل هذا التوجه مرجعية السيد علي السيستاني الذي دعا منذ اليوم الأول لفتوى الجهاد الكفائي أن يكون تطوع المجاهدين تحت راية الجيش العراقي والقوات الأمنية حصراً، إلا أن بعض الأمور لم تجري على هذه الطريقة لأسباب لسنا بصدد الحديث عنها هنا. وفي الوقت عينه ترى المرجعية ضرورة الحفاظ على استقلالية العراق من أي وجود أجنبي لكن بنبرة هادئة(١٢).

وفي الجهة المقابلة تتمثل الكتلة الرافضة لحيازة السلاح خارج إطار الدولة، لدى القيادات السياسية "السنية"، التي تنادي وبقوة بنزع سلاح الفصائل العراقية المسلحة، بل وحتى تفتيت الحشد الشعبي وتوزيعه على مختلف وحدات الجيش العراقي من أجل ضمان عدم حصول تكتلات معينة داخل إطار المؤسسة العسكرية العراقي، والمبررات كثيرة في هذا المجال، ويسوق بعض الساسة بعض المزاعم حول انتهاكات في معركة تحرير تكريت تحديداً، في الفترة التي كان الإعلام الخليجي فيها على وفاق تام(١٣).

ولا يخفى على أحد ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور الذي لعبت فيه فصائل الحشد الشعبي بتحقيق النصر على تنظيم داعش الإرهابي، بل إن قيادات الحشد تقول والشعب

العراقي في غالبيته يرى أن وجود الحشد كان الركيزة الأولى لتحقيق النصر، وبدونه ربما أعيدت تسمية العراق إلى "دولة الخلافة"، فالحرب لم تكن تقليدية والهجوم الداعشي كان أيديولوجيا أكثر منه عسكرياً وهو ما تطلب عناصر تتسلح بقوة العقيدة والإيمان لهزيمة العقائد المنحرفة لداعش، وقد أخذ الحشد الشعبي بمختلف فصائله على عاتقه هذه المهمة ليحرر آخر شبر من أرض العراق ويعلن نهاية الإحتلال الداعشي[١٤].

إذن فالموجبات لولادة الحشد كانت منطقية وضرورية للحفاظ على كيان الدولة العراقية في أكثر الفترات التاريخية خطورة، والنقاش الذي يجري هذه الأيام في العراق إذا ما أردنا تفكيكه فهو ينطلق من نقطة محورية تتعلق ببناء الدولة التي كان الحشد الشعبي لاعباً أساسياً في الحفاظ عليها من السقوط والإنهيار، وأنصار الدعوة لدمج الحشد في القوات الحكومية يقولون إن ما يطلبونه ليس بغضاً بالحشد بل رغبة في الاستمرار من حيث انتصر أبطال الحشد[١٥].

لكن في المقابل ترى بعض الفصائل المسلحة أن مرحلة الخطر لم تنتهي بعد وموجبات وجود قوة عقائدية موجودة لحد الآن وفي تصاعد مضطرد وهو ما يعني بالضرورة إبقاء هذه القوة، كما أن بناء الدولة لا يتأثر بوجود هكذا تشكيلات ما دامت تتمتع بشخصية معنوية ضمنها لها القانون تحت مظلة "هيئة الحشد الشعبي"، رغم عدم التوافق التام عليها[١٦] أيضاً هناك التواجد الأمريكي الذي يزداد يوماً بعد آخر يوفر حجة كافية لبقاء الفصائل المسلحة ما دامت تنادي برفض المحتل كونها ترى في الإتفاقات بين الحكومة وواشنطن مفروضة من طرف واحد بحكم القوة والهيمنة.

كل هذه المبررات سواء بالنسبة للفريق المؤيد لبقاء الحشد أو الرافض له تبدو منطقية، ولسنا بصدد تقييمها بقدر ما نبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى تصعيد الأمور وإيصالها إلى مستوى الأزمة التي قد تعصف في البلد، وهو التدخل الخارجي بمختلف مسمياته، الذي يزيد الأمور تعقيداً ويشحن الأجواء بشكل كبير، وتوتر العلاقات الإيرانية

السعودية وإعلان الأخيرة الحرب الشاملة ضد إيران ودعم واشنطن للرياض (وكيل واشنطن في أحد مستويات الصراع) يفرض على ساسة العراق أن يفهموا ما يجري قبل فوات الأوان.

الولايات المتحدة الأمريكية ترى في استمرار الحشد تهديداً لوجودها في العراق، وتعتبره جزء من المنظومة الإيرانية، في الوقت الذي تريد هي حضوراً طويل الأمد في العراق، وهذا ما كشفته صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية (الأربعاء ٨ أكتوبر ٢٠١٧) في مقال مطول لها عن دراسات أمريكية أكدت على ضرورة إبقاء القوات الأمريكية لفترات ممتدة لسنوات[١٧]. وقبل ذلك شهدت الساحة العراقية أكبر مستوى من المواجهة الإيرانية الأمريكية حول شرعية بقاء الحشد الشعبي، كان أبطالها وزيري خارجية البلدين على خلفية دعوة ريكس تيلرسون إلى حل الحشد الشعبي وعودة المقاتلين إلى بيوتهم، فيما رد عليه الوزير الإيراني محمد جواد ظريف في تغريدة على موقع "تويتر" قال فيها متهكماً "إلى أي بلد يعود العراقيون الذين نهضوا للدفاع عن أنفسهم لمواجهة جماعة "داعش"، متابعاً أنه أمر "مخجل للسياسة الأمريكية المملاة من طرف البترودولار"، في اتهام مبطن على أن تصريحات تيلرسون مدفوعة الثمن من الرياض[١٨].

أمريكا التي خسرت على حربها في العراق تريليونات الدولارات منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن لا يمكن أن تخرج بهذه البساطة كما تريد الفصائل المسلحة العراقية، وبالمقابل فإن هذه الفصائل تجد من البقاء الأمريكي الدعم الشعبي لها الرافض لهذه القوات الأجنبية فضلاً عن رصيدها الكبير في الدفاع عن العراق يزيد من كفتها في تبرير استمرار حيازتها للسلاح.

المهم في المستقبل على قادة العراق أن يفهموا كيف يتعاملون مع هذا الواقع المتضاد بين قوتين كبيرتين محلية توفر الشرعية اللازمة لبقاء الحكومة وديمومتها وأجنبية يمكن أن تمثل مظلة لحماية العراق في المحافل الدولية ولو بأضعف الإيمان.

٤- الإصلاح وبناء الدولة الراشدة في العراق:

وبعيداً عن أروقة التجاذبات الإقليمية لعراق ما بعد داعش. إن أي نظام سياسي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة متعلقة بضمان الأمن والإستقرار، وتعزيز التنمية البشرية، عبر سياسات تعزز القدرة على الإختيار وتضمن الأمن وتقلص الفوارق الإقتصادية بين المواطنين، وتوفر الرفاهية والتعلم، وتجاوز الحرمان) في إطاري الحاضر والمستقبل (سواء ما تعلق منه بالرفاهية والأمن والقدرة على الإختيار، وبعبارة أوسع فإن هدف أي نظام سياسي هو ممارسة إدارة صالحة للدولة والمجتمع الذي تحكمه، ولا يمكن تصور أن العراق ببعيد عن هذه الحالة، فنظامه السياسي يفترض به أن يلبي هذه المطالب، فهي جزء من مكونات وجوده، كما أن طبيعة الظرف الذي يمر به البلد يجعلنا لا نتغافل عن هذه الغاية، فالمواطن هو اللبنة الأساس في بناء الدولة، دولة المستقبل، إذا ما جعلت كغاية سياسية للقوى المختلفة الداخلة في اللعبة السياسية.

استخدم مصطلح الحكم الصالح منذ أكثر من عقد من الزمن تقريباً من قبل الأمم المتحدة ومؤسساتها لتقويم ممارسة السلطة السياسية في إدارة الشأن العام للمجتمع باتجاه التطوير والتنمية والتقدم، وقد عرف بأنه "ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد وقدرات المجتمع وبتقديم الخدمات للمواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[١٩]. إن الحكم الرشيد هو أيضاً ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع بما فيها الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية، وهو بذلك يعني مفهوماً أوسع من مفهوم الحكومة، لأنه يتضمن عمل أجهزة الدولة الرسمية والمؤسسات غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتتحدد معالم هذا المفهوم ابتداء من إدارة وممارسة السلطات[٢٠]. فالدولة وحدها الكفيلة والقادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتي تقوم على الترابط بين كافة مستويات النشاط السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي والبيئي، بالإستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ

المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها، ويتوخى قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل، ومن هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الصالح الراشد والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحكم الراشد هو الضامن لتحويل النمو الإقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة. وإذا لم يعد الرأسمال المادي هو وحده الضامن الحقيقي لرفاه وسعادة الإنسان، بل لابد أن يكون هناك استثمار في الرأسمال البشري ذاته بغية تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، بتجاوز المفهوم المادي للرفاه الإنساني، عليه فالتنمية البشرية عبارة عن صيرورة تؤدي إلى توسيع الخيارات أمام الناس، عبر وضع البشر في صميم عملية التنمية وجعلهم هدفها وموضوعها، مثلما تدعو إلى حماية الخيارات الإنسانية لأجيال المستقبل والأجيال الحاضرة.

لقد عانى العراق لسنوات طوال من ضعف المشاركة ومركزية الدولة الشديدة الصرامة وعدم إعطاء دور كاف لهيئات الحكم المحلي، ناهيكم عن إبعاد مؤسسات المجتمع المدني من المساهمة وعدم توفر بيئة صالحة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية لذلك، سواء على صعيد التشريعات أو بسبب ضيق مساحة الحريات الخاصة والعامة وبشكل خاص الحريات الأساسية[٢١]. إن إدارة الدولة العراقية والمجتمع بصورة نموذجية، هي أمور أساسية لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، وإن بناء القدرة على إدارة فعالة وسليمة باتت أولوية خصوصاً وأن العراق بعد احتلاله واجه تحديات جديدة، فضلاً عن الفقر والأمية، منها إن طروحات الإصلاح التي جاء بها التغيير السياسي للعراق (إزالة النظام الشمولي وإصلاح نظام الحكم، وإشاعة الحريات،..) صار يواجهه تحدي الإنغلاق السياسي والطائفي– الإجتماعي، بالتالي بات من الضرورة تحقق حكم صالح وتنمية بشرية فاعلة في العراق ويتم ذلك عبر تهيئة القدرات على تحقيق تنمية تعطي الأولوية لمعالجة الفقر، وفرض الأمن والإستقرار، وتماسك المجتمع، وتولد فرص العمل المطلوبة وبمستوى معاش مقبول وتدعم دور المرأة، والحفاظ على البيئة.

إن العراق يواجه تحديات في مجال تطوير مؤسساته السياسية القادرة على إرشاد نموه الإقتصادي والإجتماعي في سبيل التنمية المستدامة، وعليه أن يعيد صياغة نظامه السياسي على نحو يثبت ويظهر شرعيته، ويؤمن المشاركة ويوفر حداً مقبولاً من الإتفاق حول الأهداف السياسية، ويولد العوامل التي تدفع إلى التفاعل الإيجابي مع المجتمع المدني، ويشجع القادة السياسيين والمدنيين. وفي حقل الأعمال، عليه إطلاق أولويات اجتماعية واقتصادية ومتابعتها، ويرشد المتبقي من مؤسسات القطاع العام (طالما أن البلد قد اعتمد الإصلاح الهيكلي للإقتصاد) والمجتمع المدني إلى السير في خطى اجتماعية وثقافية واقتصادية تحقق المنفعة المستمرة للشعب. وهذا في إطار بعض المعوقات التي منعت من الوصول للحكم الرشيد والتنمية البشرية في العراق والتي هي متعددة: أولها على الصعيد القانوني فالعراق تحتاج إلى أسس قانونية سليمة تبنى عليها عملية اختيار أصحاب القرار كي تصل للحكم الرشيد، فالعراق ومنذ عام ٢٠٠٣ لا نجد عنده آليات قانونية سليمة تفرز حكماً رشيداً بل على العكس من ذلك نجد آليات كلها تنصب المحاصصة هذا بدوره أبرز برلمان معطل تتجاذبه الأحزاب. وكذلك أنتجت للعراق حكومة ليست بالمستوى المطلوب رافق ذلك ظروف أمنية حرجة، هذا كله أسباب ربما دعت إلى عدم الوصول للحكم الرشيد، هناك أيضاً أسباب إقتصادية عصفت بالعراق منذ العام ٢٠٠٨ وإلى الآن أزمة اجتماعية حقيقية لاسيما في المناطق الجنوبية والغربية من العراق، أزمات صحية عادة ما تضرب العراق بين فترة وأخرى. كلها عوامل اجتمعت ووقفت بوجه التنمية البشرية ومن بناء الحكم الرشيد، لا أتصور ستصل العراق إلى الحكم الرشيد في ظل قانونها الانتخابي الحالي ما لم تجرى عليه تغيرات تسمح للمستقلين وللكفاءات العراقية أن تصل للبرلمان.

إن الحكم الرشيد يحتاج إلى مستلزمات مهمة منها: وجود حكومة مستقلة تتمتع بوحدة السلطة وبيئة مستقرة من الناحية السياسية. من سوء حظ العراق أنه موجود بمنطقة مضطربة سياسياً خاصة وأنه موجود بين إمبراطوريتين قويتين مختلفتين في العقيدة وفي المنهج. هذا الإختلاف سبب للعراق الكثير من المشاكل وجعله غير مستقر. الديمقراطية العراقية تمتد

لعشرينيات القرن الماضي حيث كانت هناك إنتخابات وحكومات لكن بسبب تعقيد المشهد الإجتماعي والإختلاف في الأفكار والمصالح جعل التناحر والخلاف السياسي مستمر وغير منتهي، ففي ظل هكذا بيئة لا تتحقق حكومة ذات رشد[٢٢].

فكل شيء مرهون بالإرادة المتوفرة لدى الشعب والحكومة في آن واحد، فاليوم إذا ما كانت القيادة المتولية صاحبة القرار إرادتها وتوجهها ذاهب لترسيخ مبادئ العدل والمساواة والقضاء على الطبقية، فإن هذه الإرادة هي التي توفر الحكم الرشيد، وحتى لو كان لدى العراقيين مئات القوانين ولا توجد عندهم إرادة لتطبيق هذه القوانين الصالحة. إن الإرادة الإجتماعية دون باقي الإرادات هي التي تأسس للحكم الرشيد، فذلك الحكم يقوم على مجموعة أعراف وقيم موجودة في المجتمع، الحكم الرشيد. فالحكم الرشيد القائم على سبيل المثال في بعض دول شرق آسيا، هو نتيجة لتجارب ومعاناة مرت بها تلك المجتمعات وخصوصا من ناحية الفقر واستغلال الحاكم للفقراء وظلمه، أدى إلى حتمية تشكل أو ظهور الحكم الرشيد[٢٣]. إن الدولة العراقية بعد ثورة العشرينيات حيث قامت على أنقاض الدولة العثمانية، وهي تعيش شكل الدولة الحديثة لكن جوهر الدولة العثمانية في عمقها، ولا زالت إلى الآن تعيش تلك الأعراف العثمانية. فأثناء مراجعة العراقيين لأي دائرة حكومية يسترجعون القيم الموجودة نفسها حيث الرشوة والفساد وحتى مبدأ شراء المناصب الحكومية وهو شيء متوارث من الحكم العثماني. وأن المسؤولية الأولى تقع على عاتق النخب وعليها أن تغير تفكيرها لأن الحكم الرشيد يخرج من رحم المعاناة إلى ولادة جديدة. ليست لدى العراقيين إرادة اجتماعية لبناء الحكم الرشيد عندهم حالة من التضاد يزيد من حجم المعاناة والألم، وصلوا إلى الإستنزاف والحرب الصفرية حيث الجميع ضد الجميع.

إلا أنه لا يوجد شيء مستحيل، فتحقيق الحكم الرشيد والتنمية ممكن، لكن يجب أن يجد العراقيون حلولاً للمشاكل التي تعيق ذلك وشيوع ثقافة اجتماعية تسعى إلى التغلب على المشاكل من الداخل تدريجياً، اليوم إذا ما أردوا أن يسعون إلى تنمية مستدامة يجب أن يقضوا على المعوقات التي تعيق ذلك، ومنها مشاكل التعليم اليوم فنسبة لا يستهان بها من

أبناء المجتمع العراقي تحت خط الإبتدائية. هذا بالتأكيد معوق أساسي لحصول التنمية البشرية. هناك النظام الصحي في العراق متخلف إلى أبعد الحدود، لذلك اليوم هناك في العراق كم كبير من الولادات إما معاقة عوق ولادي أو ذهني أو الإصابة بأمراض مستعصية، وهذا أيضاً أكبر معوق للتنمية المستدامة. لا يوجد بيئة صحية سليمة للعيش في العراق، أيضاً البيئة الزراعية والصناعية متخلفة[٢٤]. كيف تتغلب العراق على تلك المشاكل كي تصل إلى بيئة مستدامة يتم فيها اختيار ممثلي الحكومات المحلية والنواب والشخصيات الحكومية، وفق آليات صحيحة وسليمة: لن يكون ذلك إلا بإعادة النظر في القاعدة القانونية العراقية من جديد حتى تتحقق تنمية صالحة وناضجة.

كما وتجدر الإشارة هنا، أن غياب المتلازمتين الحق والكرامة تعطي صاحب القرار السياسي مساحة لا يستهان بها من التمادي على الحقوق، خاصة وأن الحقوق تتشكل عبر الحق في الخدمات والتعليم والسكن والصحة. كل هذه الحقوق غير مسموح التجاوز عليها، وأيضا الكرامة فلا ينبغي المساس بها، وفي حال صيانة تلك النقطتين لزاما تتحقق التنمية والصلاح.

٥- الإصلاح بقفازات وطنية عراقية. خارطة طريق سياسية:

في الحقيقة، لم تجد كلمة طريقها إلى التداول الواسع، والفهم المتعدد، كالإصلاح، فرغم أن الجميع يلوك ويسترجع بهذه الكلمة، إلا أن الكل متمسك بما يفهمه منها، دون العناية –أو حتى الإكتراث– إن كان هناك من يتشارك معه هذا الفهم. فلحظات عديدة كم شاركت هذه الكلمة مجالسنا وحواراتنا وتختلس الفائض من أذهاننا دون أن يكون هناك أي جهد أو مسعى لتعميم استيعاب معين لها، وهذا قد يكون السبب في أن عراق اليوم أصبح يعاني من فوضى الإصلاح بدلاً من الإهتمام بإصلاح الفوضى. بل إن الإصلاح أصبح هما بحد ذاته تردده الأوساط النخبوية العراقية كعبارة مأزومة أقرب إلى عناوين الأخبار الملفقة التي تقض الفسح القليلة ما بين إحباط وآخر، وما بين حيرة وأخرى.

فعلى الرغم من أن الجميع في العراق متفق على الإصلاح، إلا أن التساؤل عن طبيعة الإصلاح قد يفضي بنا إلى العديد من الإجابات المختلفة قد تقترب من عدد من يتصدون للإجابة على السؤال، مما يشكل تهديداً فعلياً لجهود الإصلاح في العراق والأهداف المتوخاة منه. وهذا الواقع يدفعنا لمحاولة البحث عن الأرضية المتفق عليها لكي نستطيع عبرها الإنطلاق إلى مقاربة عقلانية للموضوع، وهنا قد يكون من المفيد البناء بالنسبة لعراق الغد على التبني المفرط لجميع القوى المشكلة للخارطة السياسية العراقية للدعوة إلى تنفيذ الإصلاحات كمدخل جيد نحو تأسيس بصيص فهم لما يضطرم أواره من تناقضات أقلقت الرأي العام وأدخلته في متاهات التساؤل المر عن الوجهة التي تسير نحوها الأحداث.

ولكننا نصدم هنا بالرفض –المفرط أيضاً– للعديد من القوى السياسية المعلية من شعار "الإصلاح" للعديد من الخيارات المطروحة والرغبة –المستترة طبعاً– بالإكتفاء بوضع بعض المساحيق الإعلامية على جثمان الحكومة المنهكة بالفساد والأزمات وانعدام التوافق بين الشركاء. وهذا ما يقودنا مباشرة إلى ما يهمس به الجميع في العراق بأن هناك الكثير من التدليس فيما يرفع من شعارات لبعض الكتل السياسية والتي قد يكون أول الصواب أن يتوحد الجهد نحو تشخيصها والتعامل الحازم معها وسد الذرائع والمناكفات السياسية بين الفرقاء قبل الحديث عن أي فرصة حقيقية للإصلاح.

نتفق بأن من الصعوبة بمكان أن يحقق الجميع في العراق إجماعاً تاماً على مسألة شائكة كالإصلاح الإقتصادي والسياسي، خاصة في ظروف بالغة التعقيد كالتي يعيشها العراقيون، ولكن لا يعد من الترف أن يدفع بالكتل السياسية نحو القيام بواجبها في إدارة الحوار نحو التوصل إلى مسارات مقننة وواقعية للإصلاح مما يمكن للمجتمع أن يبلور خياراته للتعاطي معها. فالكتل السياسية، بصفتها ممثلة للشعب العراقي، يجب أن تكون السباقة بمهمة بلورة وفرز وتنقية المطالب الشعبية وتأطيرها كخارطة طريق وخطة عمل منطقية قابلة للتحقيق، تتمتع بمقبولية ودعم فئات المجتمع وفعالياته الحية، لتسليك مثل هذه الخطط التي تشوبها دائمة بعض القرارات الصعبة التي هي بحاجة لتفهم وقناعة وصبر المجتمع.

ولكننا للأسف من الملاحظ –وبرتابة– تزايد التوظيف السياسي المخجل لمصطلح الإصلاح من قبل العديد من الكتل السياسية العراقية التي أخذت تتمترس أكثر وأكثر خلف فئويتها وفرعيتها بصورة تتعاكس مع بعدها الوطني الجامع الذي تحتاجه العراق في هذه الظروف القاهرة. وهذا ما جعل الحوار الإصلاحي يبتعد عن عقاله إلى تشعبات وتشتتات تهدد بتحول الجهد الإصلاحي إلى أزمة مجتمعية خانقة تضاف إلى الإختناقات التي أدت إلى إعلاء مصطلح الإصلاح وإضفاء الأهمية والأولوية عليه[٢٥].

العراق الآن بحاجة إلى إصلاح بإطار وطني وذو أهداف محددة وواضحة وضمن سياقات تستحضر المصالح العليا للعراق وأمن ورفاه المواطن، وتحقق المشاركة والقناعة الشعبية الواسعة ضمن عملية سياسية واقتصادية واجتماعية محصنة بالشفافية والتعاطي الواقعي مع مطالب المواطنين.

إن فوضى الإصلاح والتراشق بالبرامج الملفقة –المنتحلة الإصلاح– تزيد من منسوب القلق لدى المواطن العراقي الذي تتسرب الثقة بجهد الحكومة من بين أصابعه مما يزيد من فرص التدخلات الخارجية –وأدواتها الداخلية– التي تستغل الفجوة المتعاظمة ما بين الحكم والمواطن، لتشتيت المطالب الشعبية وتحويلها إلى أداة للتكسب السياسي المحض.

أول الصواب –وآخره– هو الفرز بين الشعار الملفق والواقعي، وبين المشروع والمفخخ، وأن تعي الدولة العراقية بأن لها مصلحة فعلية في تأطير ومأسسة حوار الإصلاح بهدف عقلنته، ليكون ذا مصداقية سياسية وشعبية قادرة على احتواء مصالح جميع أطياف المجتمع العراقي، وقد يكون هذا التعاطي الواقعي والمسؤول مع مصطلح الإصلاح هو الفرصة الوحيدة لحشد الصوت خلف المسارات والقرارات المؤدية إلى إصلاح حقيقي وفاعل. وعندها سيكون في كل بيوت العراقيين وشوارعهم ومضائفهم ساحات لرفع النداء بالدعم والإسناد لخطط الإصلاح لقناعتهم بأنها الطريق الوحيد إلى العدالة والتنمية والحكم الرشيد.

٦- القوة والمواطنة. مفاتيح هيبة الوضع السياسي للدولة (دروس تاريخية):

يعد موضوع التنشئة اليوم من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة من قبل الباحثين والمختصين في مجال علم الإجتماع وعلم النفس والطب النفسي فضلاً عن المجتمع والسياسة وفي مختلف دول العالم، وذلك لمواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المتسارعة، نظراً لما يترتب على هذه أي (التنشئة) من بعد مستقبلي يتحكم في بقاء واستمرار المجتمع والنظام السياسي وتحقيق الهوية الوطنية والإندماج والإستقرار من عدمه. فعبر عملية التنشئة الحقيقية يُلقّنْ الأفراد قيم ومعايير وثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه مما يؤهلهم لأداء أدوارهم المطلوبة التي تصب في خدمة المجتمع والنظام السياسي وسلامة بلده(٢٦).

وتؤثر التنشئة في تنمية الشعور بالانتماء والولاء الوطني لدى الأفراد عبر إسهامها في تقليص آثار التفاوت الإجتماعي المتمثلة باختلاف اللغة والدين والعرق.... إلخ، لاسيما في أوقات الأزمات والحروب التي تتعرض لها البلاد، والتي بالرغم من دورها الحيوي في التنوع الإجتماعي والثقافي والتي تعد مصدر إثراء للمجتمع، غالباً ما تمثل تهديداً لتماسك المجتمع وتفسخ هويته ووحدته الوطنية، إذا لم يحسن التعامل مع هذه المكونات المتباينة عبر استراتيجية ملائمة تقوم بها عملية التنشئة بجميع صنوفها وبكل مصادرها والتي تعمل على غرس ثقافة الإيمان بالمساواة بين الأفراد بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة.

كما تؤدي التنشئة الإجتماعية – السياسية دوراً مهماً في تنمية المجتمع والنهوض به عن طريق بناء شخصية المواطن على وفق قيم علمية ووطنية مقصودة بما يحقق إيمانهم بالمشاركة السياسية التي بدورها تحقق المنفعة المتبادلة بين المجتمع ونظامه السياسي، فَلِكي يشارك المواطن في سياسة دولته مشاركة فاعلة وإيجابية مبنية على الوعي أو الفهم الصحيح لدوره الفاعل فلابد من تنشئة سليمة يتفاعل المواطن عبرها مع أنظمة دولته ومؤسساتها التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع.

فالتنشئة الوطنية الفاعلة التي يتم تدعيمها وتقويتها بمشاعر الولاء والانتماء للوطن تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع والدولة فضلاً على خلق هوية وطنية

جامعة على حد سواء، وهو الهدف المهم والأسمى الذي كان وما يزال محور اهتمام النظم السياسية بصفة عامة وعلم الإجتماع وعلم النفس والطب النفسي بصفة خاصة.

وعليه فكلما اتسعت عملية التنشئة بأنواعها الإجتماعية والسياسية كلما تعززت لدى الأفراد مشاعر الإنتماء والولاء للوطن والتضحية في سبيل الأخير أي الوطن. الأمر الذي يسّهل من عملية التعايش والاندماج ويؤسس لبناء هوية وطنية (مجتمعية) جامعة.

وعليه نجد أن دور التنشئة الإجتماعية – السياسية في تعزيز الهوية الوطنية عبر ما تقوم به مؤسساتها من غرس قيم نبيلة تقتضي الإيمان بثقافة الحوار وقبول الآخر كشريك أساس في الوطن الواحد، وتوعية المواطنين بواجباتهم وحقوقهم، وحثّهم على المساهمة في الحياة الإجتماعية والسياسية، ويتمّحور ذلك الدور المهم عندما تنّسق تلك المؤسسات (الأولية والثانوية) فيما بينها للوصول إلى غاية أسمى وهي إعداد مواطن وإعلاء حقوقه وواجباته .

وكذلك أن تمنح الثقافة المتجانسة قوة مميزة خاصة بالمجتمع، وتساعد على حس مجتمعي تكافلي، وتسّهل عملية التواصل والتماسك الداخلي بين الأفراد، وتمكّن المجتمع من الاعتماد على ولاء أفراده وحشد تأييدهم عند الضرورة. وهذا يعني أن المجتمع بحاجة إلى تبني تنشئة سليمة ونشر ثقافة حوار مشتركة باعتبارها ضرورة إنسانية ومنهاج عمل يؤسس لسلوك اجتماعي قويم ومتوازن، هذه التنشئة يجب أن تسهم بشكل فاعل في إشاعة ثقافة سياسية تكون نتاج لخطط إيجابية إذ تؤدي الأخيرة دوراً مهماً في إعداد مواطن يؤمن بحرية الرأي ومتكيف مع النسق السياسي من خلال شعور الأفراد بالانتماء والولاء لنظامهم السياسي وفق هوية وطنية سليمة جامعة. وأن يسود جو من الثقة والرغبة المتبادلتين في التعاون المشترك للوصول إلى الحلول التي تلبي طموحات الجميع، وأمر كهذا يقتضي أن يتوسع دور التنشئة لتوسع دائرة الحوار، وأن لا يحصر بمسميات ضيقة مثل (الحوار السياسي)، وأن يكون مفتوحاً أمام كل القضايا والأمور ويدار بشفافية ونزاهة كفيلة بإجلاء حقائق "الهوية الوطنية" وتقويتها وبذلك يشكّل الخطوة الأولى الصحيحة باتجاه المصالحة الوطنية.

في إطار خلق التعايش بين العراقيين أي (عراقياً – عراقياً) بالمعنى الدقيق للكلمة وتحقيق الإنسجام والتعايش والتفاعل بين مكوناته، وكل ذلك سيمّهد حتماً إلى ترسيخ وحدة وهوية المجتمع العراقي الوطنية. وعليه يكون اتجاه التنشئة إلى رفع الوعي للفرد وبالتالي تعريفه وتعليمه بالنسق السياسي وربطه به وكيفية تعامله معه، هذا النسق الذي يقوم أساساً على القوة المؤسسة للدولة حيث تعد الدولة عاملاً للتماسك بين المؤسسات المختلفة المكونة للتشكيلة الإجتماعية. ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق عملية التنشئة الإجتماعية –السياسية التي تعمل على رفع مستوى الوعي الثقافي والسياسي للأفراد على نحو يجعل أفراد المجتمع يدركون تماماً بوضوح أهداف التقدم الإجتماعي نحو بناء هوية وطنية سليمة. وعلى ذلك فإن جوهر تحقيق الهوية الوطنية يكمّن في وجود أن تكتسب الجماهير أيضاً –لا الحكومات وحدها– الشعور بالمسؤولية في الحكم وإدارة الشؤون العامة للبلاد وبعكسه فإن ضعف الدور الجماهيري في الحياة السياسية والعزوف عن المشاركة السياسية يؤدي إلى تكريس الإنتماءات العرقية والطائفية والقبيلة التي تفرز مؤسسات سياسية غير قادرة على تجاوز الإنقسامات المجتمعية وبناء الهوية والوحدة الوطنية.

وهنالك متطلبات رئيسة يجب اتباعها بالآتي:

١– صياغة ثقافة سياسية موحدة تقوم على القيم والمعتقدات المشتركة لعموم مكونات المجتمع.

٢– إيجاد نوع من الملاءمة بين السلوك السياسي لأفراد المجتمع والقيم والمعتقدات المشتركة للثقافة السياسية.

٣– إيجاد مشاركة سياسية حقيقية في الشؤون العامة مبنية على ثقافة سياسية مشاركة وسلوك سياسي عقلاني يضع الإعتبارات والمصالح الوطنية في المقام الأسمى.

٤– ضمان تطبيق نصوص دستورية تتعلق بالحقوق والحريات ترد في دستور يتفق عليه الشعب والرقابة على حسن تطبيقها لمنع انتهاكها من قبل السلطات.

٥- ضمان المساواة بين العراقيين دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الإقتصادي أو الإجتماعي.

٦- ضمان تمتع المواطن العراقي بحق الجنسية وعدم إسقاطها عنه لأي سبب من الأسباب.

٧- ضمان أن تكون (المواطنة) مصدراً للحقوق ومناطاً للواجبات لأفراد المجتمع العراقي دون تمييز.

٨- ضمان الدولة ونظامها السياسي فرص النماء الإقتصادي والإجتماعي والعلمي والثقافي للعراقيين من دون تمييز.

٩- ضمان سيادة حكم القانون وقيام دولة المؤسسات القانونية.

١٠- ضمان حرية الفكر والتعبير والرأي والمعتقد.

١١- ضمان التطبيق الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء إستقلالاً تاماً وليس شكلياً.

١٢- التوزيع العادل للثروات والتي تكون ملكاً عاماً للشعب العراقي وبناء عراق مستقر عبر هوية وطنية سليمة.

١٣- نشر روح التسامح والحوار والتعايش السلمي بين التكوينات الإجتماعية للمجتمع العراقي ولعل اعتماد مبدأ المواطنة هو الحل الأفضل لبناء هوية وطنية سليمة.

الخاتمـــــــة

(مطبات على الطريق وأمل قائم)

لعل الكثير من العراقيين ومسار الدولة لبناء دولة متماسكة، ما بعد مرحلة الرعب والتشظي الداخلي، كان يتخوف من أن أزمة المناطق المتنازع عليها والتي ستكون في مقدمات الأزمات لمرحلة ما بعد داعش، إلا أن تلك المخاوف تبددت إلى حد ما بعد دخول القوات الإتحادية إلى تلك المناطق وسيطرتها على معظم المنافذ الحدودية، وهنا نجد التساؤل يعيد نفسه، ما التحدي الأهم للحكومة العراقية في المرحلة المقبلة. هل هو بناء الديمقراطية أم الأمن؟.

أعتقد أن الإجابة عن ذلك التساؤل يتطلب متابعة دقيقة للأحداث والتصريحات ومواقف الأطراف المؤثرة، وأن نظرة سريعة لواقع المنطقة يجعلنا نعتقد أنها تحولت من مرحلة المواجهة بالأدوات إلى مرحلة المواجهة المباشرة، فبعد أن كانت داعش والنصرة والجبهة الإسلامية وغيرها العشرات من الجماعات الإرهابية تؤدي دوراً فاعلاً في تحريك مناطق النفوذ وإضعاف الخصوم أصبحت تلك الأدوات ورقة محروقة الآن، وأصبحت الأمور أكثر وضوحاً، وأن محورين رئيسيين يتنافسان على مد نفوذهما في المنطقة، هما المحور الروسي والمحور الأمريكي، ويحاول كل منهما بسط نفوذه على أكبر قدر ممكن من المنطقة، لذا نجد أن كل من الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها، وروسيا والدول المتحالفة معها موجودة على الأرض في سوريا وبقوة، والمتابع لحركة الاحداث يدرك تماماً أن سوريا أصبحت مقسمة على طرفي الصراع.

أما العراق فحاله لا يختلف كثيراً عن الوضع في سوريا، إلا أنه أفضل من ناحية عدم وجود قوات أجنبية على الأرض استثناء من ذلك القوات التركية الموجودة في نينوى منذ فترة والتي لا تكاد تشكل خطراً يهدد العراق في الوقت الحاضر على أقل تقدير.

والمتابع للتصريحات الصادرة عن الإدارة الأمريكية مؤخراً يجد أنها تركز بشكل لافت على الحشد الشعبي، وأخذت طابعاً أكثر عدوانية من ذي قبل، وتحديداً بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية والتي أطلق منها تصريحاً استفزازياً قال فيه: "حان الوقت لعودة مستشاري إيران والفصائل المدعومة من قبلها لديارهم بعد أن ساعدوا العراق على هزيمة داعش"، والذي لاقى ردود أفعال مختلفة، كان أبرزها موقف مكتب رئيس الوزراء العراقي التي وصف فيها تلك التصريحات "بأنها تدخل في الشؤون الداخلية، وأكد على أن المقاتلين في صفوف الحشد عراقيون وطنيون قدموا التضحيات للدفاع عن بلدهم"[٢٧]. على ما يبدو أن موقف الولايات المتحدة هذا لم يكن أحادياً بل أن بعض الدول الإقليمية والمجاورة كذلك تدفع باتجاه إضعاف الحشد الشعبي، وهذا ما كشف عنه مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون العراق "جوزيف بينيغتون" عندما قال: "إن كلفة إعمار العراق تبلغ عشرات المليارات من الدولارات والسعودية أبدت استعدادها شرط خروج إيران وفصائلها المسلحة من العراق"[٢٨]. وقال في تصريح آخر: "إن السعودية ودول المنطقة أبدوا اهتمامهم لإعادة العراق للصف العربي ومحاربة الطائفية والإرهاب وبناء عراق جديد بلا ميليشيات طائفية"[٢٩].

هذه التصريحات وغيرها تكشف عن أن أزمة المرحلة المقبلة تتمثل بمحاولة إضعاف قوات الحشد الشعبي، وأن هدف الإنفتاح السعودي على العراق هو إبعاده عن إيران، وإضعاف تلك القوة العراقية التي أصبحت مصدر خطر يهدد مصالح الكثير من الدول، وإلا كيف يمكننا تفسير استعداد السعودية لبذل عشرات المليارات من الدولارات مقابل ذلك.

وانطلاقاً من تلك القناعة يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت الخطوات الأولى لإضعاف الحشد الشعبي من خلال سيل التصريحات التي استهدفته واتهامه بشتى التهم الخطيرة التي يمكن من خلالها الوصول إلى تصنيفه ضمن المنظمات الإرهابية، ولعل ما صرحت به المتحدثة باسم الخارجية الامريكية هيذر نويرت بشأن قائد الحشد الشعبي "أبو

مهدي المهندس"، ونعته بالإرهابي يكشف عن وجود توجه لدى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصنيف الحشد الشعبي أو بعض قياداته ضمن المنظمات أو الشخصيات الإرهابية.

ما يهم العراقيين اليوم هو التعرف على الأساليب التي يمكن أن تتبعها الولايات المتحدة والمتحالفين معها لإضعاف تلك الفصائل في المرحلة المقبلة. ولعل البعض يعتقد أن الخيار العسكري سيكون حاضراً بقوة لإضعافها، إلا أني أعتقد أن مواجهة الحشد الشعبي في العراق لا يمكن أن تكون عسكرية على الإطلاق، لأنهم جربوا في السابق صبر العراقيين وجلدهم في مواجهة الأعداء. لذا أرى أن المواجهة ستكون باتجاهات عدة أهمها الآتي:

١- إختراق فصائل الحشد الشعبي من خلال زج بعض الأشخاص فيها وتوجيههم على الإساءة للشعب بهدف إضعاف ثقة العراقيين به.

٢- إطلاق حملات إعلامية لتشويه صورته والتركيز على الجوانب السلبية التي يمكن أن تصدر من بعض المحسوبين عليه.

٣- استدراج بعض المنتسبين لفصائل الحشد الشعبي لإعلان التمرد على قياداتهم وصولاً إلى تفكيك بعض الفصائل القوية.

٤- تنفيذ عمليات اغتيال نوعية لعدد من قادته المؤثرين على أيدي مأجورين.

٥- العمل على إيجاد فتنة داخلية بين فصائل الحشد الشعبي بهدف الوصول إلى حالة عداء مستقبلية بينها، ولعل منها الإختلاف المرجعي لتلك الفصائل.

٦- محاولة تأسيس منطقة توتر خارجية تستقطب فيها مقاتلي الحشد الشعبي لتصفية أكبر عدد ممكن منهم.

٧- الضغط على الحكومة العراقية لإضعافه إلى أقل حد ممكن.

٨- إستدراج فصائل الحشد للتمرد على الحكومة المركزية تمهيداً لاستهدافها بوصفها خارجة على القانون.

هذه الأساليب وغيرها يمكن أن تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً لإضعاف قوة الحشد الشعبي، إلا أن المهم في ذلك هو الموقف الداخلي سواء على مستوى

الحكومة المركزية أو على مستوى قادة تلك الفصائل، لأن المرحلة القادمة ستكون مرحلة حرب العقول والمنتصر فيها سيكون الرابح الأكبر. قبل أن تبدأ المواجهة لابد من إيجاد آليات مناسبة لتحقيق الإندماج الكامل بين القوات الأمنية العراقية والحشد الشعبي، فهل يا ترى يمكن أن نجد هذا الاندماج أم سيجد العراقيون أنفسهم الخاسر الأكبر في معادلة الحرب الناعمة. آمل أن يكون خيارهم الأول لأنهم يستحقون أن يكونوا في الصدارة.

التوصيات:

- إعادة النظر في ثقافة المجتمع العراقي وصنع ثقافة بديلة لفسح المجال أمام الأفكار التقدمية والكفاءات المبدعة.
- أن يكون الشعور بالتنمية ثقافة يومية يعيشها المجتمع.
- تحديد الحكم الرشيد على أي شيء تستند أيديولوجيته وأفكاره.
- حوكمة الكتل والأحزاب السياسية ومراقبة ممارساتها وعدم إفلات الفاسدين من العقاب.
- إعادة النظر في الخيارات الشعبية والتوجه نحو قيم المشاركة والتكافل، والتنصل من النزاعات الإستنزافية.
- البدء بتنشئة الطفل على قيم الحرية والمشاركة والتعايش السلمي.
- كل مواطن عراقي لابد أن يقدم مبادرة إنسانية تحقق سعادته الإجتماعية.
- على القوى الخيرة في العراق أن تتصدر المشهد وأن لا تترك الساحة للقوى الشريرة.
- اعتماد شعار السلطة من أجل التنمية في مشاريع الأحزاب.
- بناء ثقافة ومسؤولية المبادرة في وعي الأفراد العراقيين واعتماد شعار: "أنا عراقي. أنا مبادر".

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

1- *A. Allawi, The Crisis of Islamic Civilization. New Haven: Yale University Press, 2016. P.304 .*
2- *Gokhan Bacik, Hybrid Sovereignty in the Arab Middle East: The Cases of Kuwait, Jordan, and Iraq. New York: Palgrave Macmillan, 2017. P. 89.*
3- *John R. Ballard, From Storm to Freedom: America's Long War with Iraq. Annapolis: Naval Institute Press, 2016. P.321 .*
4- *Peter L. Bergen, The Longest War: The Enduring Conflict Between America and Al-Qaeda. New York: Free Press, 2016. P. 473 .*
5- *Christiane Bird, A Thousand Sighs, a Thousand Revolts: Journeys in Kurdistan. New York: Ballantine, 2017. P. 448 .*
6- *Laurie Collier Hill strom, War in the Persian Gulf Almanac: From Operation Desert Storm to Operation Iraqi Freedom. Detroit: UXL, 2015. P 175 .*
7- *Patrick Cockburn, Chaos &Caliphate: Jihadis and the West in the Struggle for the Middle East. New York O/R Books, 2016. P 426 .*
8- *Juan Cole, Sacred Space and Holy War: The Politics, Culure and History of Shi'ite Islam. London: I.B. Tauris, 2016. P 254 .*
9- *Stephanie Cronin, Armies and State Building in the Modern Middle East: Politics, Nationalism and Military Reform. London: I. B. Tauris, 2016. P 310 .*
10- *Gwynne Dyer, After Iraq: Anarchy and Renewal in the Middle East. Thomas Dunne Books, 2017. P 267 .*
11- *John L. Esposito, ed, The Oxford History of Islam. Oxford and New York: Oxford University Press, 2017. P 749 .*
12- *Jean-Pierre Filiu, Apocalypse in Islam. Berkeley: University of California Press, 2011. P 260 .*
13- *Robert Fisk, The Great War for Civilisation: The Conquest of the Middle East. New York: Knopf, 2016. P 1111 .*

14- *Graham E. Fuller and Rend Rahim Francke, The Arab Shi'a: The Forgotten Muslims. New York: St. Martin's, 2015. P 290 .*
15- *Gregory F. Gause, Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States. New York: Council on Foreign Relations Press, 2015. P 237 .*
16- *Chinmaya R. Gharekhan, The Horseshoe Table: An Inside View of the UN Security Council. Longman, 2016. P 328 .*
17- *Matthew Gray, Conspiracy Theories in the Arab World: Sources and Politics. Routledge, 2016. P 224 .*
18- *Foulath Hadid, Iraq's Democratic Moment. London: Hurst, 2016. P 388 .*
19- *William Hale, Turkey, the US and Iraq. Interlink Publishing Group, 2017. P 200 .*
20- *Christopher Houston, Kurdistan: Crafting of National Selves. Indiana University Press, 2008. P 248 .*
21- *Faleh A. Jabar and Hosham Dawod, eds.,Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East. pbSaqi Books, 2016. P 360 .*
22- *Wadie Jwaideh, The Kurdish National Movement: Its Origins and Development. Shyracuse, NY: Syracuse University Press, 2016. P419 .*
23- *John Kelsay, Arguing the Just War in Islam. Cambridge: Harvard University Press, 2017. P 263 .*
24- *John Kelsay, Islam And War: A Study In Comparative Ethics. Louisville, Ky.: Westminster/John Knox Press, 2015. P 149 .*
25- *John Kelsay And James Turner Johnson, eds., Just War And Jihad: Historical And Theoretical Perspectives On War And Peace In Western And Islamic Traditions. New York: Greenwood Press, 2017. P 254 .*
26- *Laurence Louër, Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the Gulf. New York: Columbia University Press, 2017. P 256 .*
27- *Mehdi Khalaji, The Last Marja: Sistani and the End of Traditional Religious Authority in Shiism. Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 2016. P 37 .*

28- *David McDowall, A Modern History of the Kurds, rev. ed. London: I.B. Tauris, 2017. P 515 .*
29- *Captain Michael E. Bigelow, "The Faw Peninsula: A Battle Analysis", Military Intelligence 17:2 (April-June2017), pp. 13-18.*

Democratic Challenges of Iraq after Terrorism & Division (Security Forward-Looking Reading)

Assistant Professor Dr.A. Belhoul Nacim
Faculty of Law and Political Science
University Ali Lounici - Blida 02 - Algeria

Abstract

Despite the deep internal divisions, the serious security threat posed by the "Daesh" organization and the financial collapse due to low oil prices, there are positive signs in the Iraqi track that deserve the cooperation and support of the regional and international powers. The victories achieved by the Iraqi and Shiite efforts to liberate the local Iraqi nationalities from the seeds of terror planted by terrorist organizations can be an important input and national approach that will play a major role in laying the foundations for restoring trust between the two components. Despite the many tensions and conflicts that have affected Sunni-Shiite relations in recent years. There is no alternative but to coexist under a unified and decentralized State with a fair participation in power.

This is part of regional powers retreating from the logic of the destructive regional war and the use of its power to influence Sunni and Shiite leaders in Iraq to accept coexistence and consensus on a common political security formula. The international forces, in coordination with the regional powers, can cooperate and pursue in this direction, which can help the leaders in Baghdad and in the peripheral geographies surrounding the capital, in other directions, in building the required ground.

Iraqis have faced unprecedented resilience in the face of the enormous challenges they have faced over the past decades and decades and have made significant progress in the war against Saddam Hussein. But Iraq still needs urgent help and security to avoid collapse and safety.